



1

ردود على شبهات للغلاة تتعلق بإمارة الطالبان

الشبهة الأولى

الشيخ: أبو محمد المقدسي





يتساءل كثير من الشباب البسطاء الذين يتضرّرون بشبه غلاة التكفير:

**هل تكفر حركة طالبان بإقامتها علاقات مع بعض دول الكفر أو مدحها
وشكرها لها أو لبعض الرؤساء الكفار أو العلمانيين الذين يقدمون المعونات
والمساعدات لإمارة أفغانستان؟!**

لقد بيّنتُ في رسالتي الثلاثينية في التحذير من أخطاء التكفير؛ أن من أخطاء التكفير؛ المبادرة بتكفير كل من مدح أو أثنى أو تعامل مع الكفار وعدّ ذلك من المكفرات؛ وبيّنتُ أن أسباب التكفير يجب أن تدل عليها أدلة الكتاب والسنة؛ ولا تؤخذ من الأهواء؛ ولا تخضع للتحيزات والخصومات وردود الأفعال!

فشكر الكافر أو دولته على معروفٍ أداه للمسلم أو لدولة مسلمة والثناء عليهم لأجل ذلك المعروف أو الموقف الإيجابي؛ ليس كفرًا ولا حتى حرامًا؛ فقد شكر النبي ﷺ للمطعم بن عدي سعيه في نقض صحيفة الحصار وإجارته له ﷺ لما رجع من الطائف؛ وأثنى عليه في ذلك بموقف عملي معروف؛ فلما أسر المسلمون في غزوة بدر سبعين من المشركين، قال ﷺ: (لو كان المطعم بن عدي حيًّا ثم كلمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له)، وفي رواية: (أطلقتهم له).

قال ابن حجر في الفتح: "بأن ذلك مكافأة له على يدٍ كانت له عند النبي ﷺ، وهي إمّا ما وقع من المطعم حين رجع النبي ﷺ من الطائف ودخل في جوار المطعم بن عدي، أو كونه من أشدّ من قام في نقض الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصروهم في الشعب".

وهذا الهمُّ بالَمَنِّ للأسرى على المطعم لو كان حيًّا لا شك نوع من الشكر والتقدير والثناء والذكر الحسن لصنيع هذا الكافر مع النبي ﷺ؛ فكيف يكون ثناء المسلم بعد ذلك على كافر لأجل إعانته أو لأجل موقف مشرف له؛ أو شكره عليه؛ كفرًا؟! لا شك أن من يدّعي مثل هذا؛ لا يُكفر بالمعاصي كما كان يفعل الخوارج؛ بل هو شرُّ منهم إذ يُكفر بالسنن الواردة عن النبي ﷺ!

بل لا حرج حتى لو صدر الثناء من المسلم على الكافر في شيء من طباعه وأخلاقه الحسنة؛ دون أن يكون له يد على المسلم؛ وأكرم المسلم عياله وأحسن إليهم بسبب سمعة ذلك الكافر ومكارم أخلاقه؛ فهذا جائز كما فعل النبي ﷺ حين مَنَّ على سَفَّانة ابنة حاتم الطائي؛

فهذا كله لا دخل له في التكفير إلا عند الغلاة الذين لا يفقهون شيئاً؛ بل لو داهن المسلم الكافر ومدحه فيما لا يستحق المدح عليه؛ لكان ذلك مُحَرَّمًا وزورًا من القول؛ وليس كفرًا إلا أن يمدح كفره ويثني على شركه أو يستحسن قتاله لمسلمين أو يعينه عليهم بقول أو مظاهرة أو نحو ذلك من المكفرات؛ فليحذر طالب الحق من الخلط في المسائل؛ ولا يَغْتَرَّ بِشُبْهِ الخوارج والغلاة.

أما التعامل مع الكفار دولاً أو أفراداً؛ وإقامة علاقات تبادل اقتصادي أو منافع؛ وعلاقات سياسية وتحالفات ولقاءات لأجل مصالح الإمارة وفك الحصار عنها؛ فهذا كله من السياسة الشرعية التي لا حرج فيها ما دامت منضبطة بضوابط الشريعة فقد تعامل النبي ﷺ مع الكفار واستقبل وفودهم من أسلم منهم بعد ذلك؛ ومن لم يسلم؛ وعقد تحالفات مع بعضهم؛ وعاهد بعضهم؛ واشترى وباع مع الكفار؛ ومات ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي؛ ومعرفة هذا يقطع الطريق على شبهات الغلاة؛ ويغلق الباب على ترهاتهم؛ فلْتَرَا جَع سيرته ﷺ وَلْيُنْظَرْ في كلام العلماء وكتبهم التي تكلمت في تفاصيل التعاملات والعلاقات مع الكفار دولاً وأفراداً؛ ففي ذلك ما يجلو العمى عن قلب المُغْتَرِّ بمثل هذه الشبهات.

أخيراً فليعلم أن (من الحماقمة أن تعمَل على إطفاء نور ضعيف في ظلمة تُرَجَّح أنه لن يحل محله إلا ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها؛ فكيف حين يكون نوراً عظيماً فيه بقايا ظلام هنا وهناك يوشك الفجر الصادق أن يُبَدِّدها؛ وصاحبها صادق وجاد في إزالتها! فلا يحارب مثل هذا النور إلا الظلاميون والعدميون والغلاة).